المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-04-2006 العـــدد : 15695
الصفحـات : 19 المسلسل : 122

قراءة في محاضرة سمو ولي العهد أمام منتدى سنغافورة الدولي

التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي هما المفتاح نحو المستقبل

إبراهيم عباس – جدة

انطوت محاضرة سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبد العزيز التي ألقاها أمام منتدى سنغافورة الدولي أمس الأول على هامش زيارته التاريخية لسنغافورة على أهمية خاصة ، ليس لأنها الأولى من نوعها لمسؤول عربي بهذا المستوى الرفيع . وليس بسبب المنبر الذي تحدث سموه من خلاله والذي اعتلاه سبعة وعشرين زعيمًا من أبرز زعماء العالم ، ولا لكون الحضور يمثلون النخبة من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد في سنغافورة وعلى رأسهم دولة رئيس الوزراء قوه شوكك تونج ، وإنما أيضًا لإضفائها بعدًا إنسانيا وثقافيًا على هذه الزيارة الهامة ولتوفيرها الفرصة للتعبير عن الفكر السياسي والاستراتيجي للمملكة وتقديمها موجزا للمبادئ والقيم التي تؤمن بها والتي ترتكز على رسالة الإسلام الخالدة التي تقوم على الوسطية والاعتدال والتسامح ، وأيضًا للإنجازات التي تحققت للمملكة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتحديات التي تواجهها والتي تحشد

سمو ولي العهد يلقي محاضرته

رفع المملكة لطاقتها الإنتاجية من النفط مؤشر على اقتصادها القوي

دفع عملية السلام واستقرار سوق النفط ومكافحة الإرهاب أبرز الإنجازات

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-04-2006 العـــدد : 15695
الصفحـات : 19 المسلسل : 122

إمكاناتها وجهودها لمواجهتها . إلى جانب رؤيتها المستقبلية لعالم أكثر أمنًا وسلامًا واستقرارًا من خلال تفعيل علاقات الصداقة والتعاون بين الدول كبديل ناجح وفعال للنزاعات التي تتخطى تأثيراتها المناطق التي تنشب فيها لتطال مناطق أخرى وبما يشكل عوائق كبيرة في طريق التنمية ويعرض السلم والأمن الدوليين للمخاطر .

شراكة نموذجية

وقد بدأ سموه محاضرته بالتأكيد على أهمية الحقبة الجديدة للتعاون الآسيوي العربي التي جسدتها جولة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لبعض الدول الآسيوية في الشتاء الماضي والتي تجسدها جولة سموه الآسيوية الحالية . وحيث هدفتا الجولتين إلى وضع هذا التعاون في حيز التنفيذ والتفعيل ، وهو ما ترجمته في محطة سنغافورة الاتفاقيات والمذكرات التي تم التوقيع عليها والتي شملت التعاون التجاري وتشجيع وحماية الاستثمار والتشاور الثنائي السياسي وتأسيس مجلس الأعمال السعودي السنغافوري . ولم ينس سموه التركيز على ما تحقق من زيادة في حجم التعاون التجاري وحركة السياحة خلال السنوات الماضية ، لكنه عبر عن تطلعاته إلى تحقيق عائد أفضل واستثمار أكبر لتلك العلاقات من خلال توسيع دوائرها وتعميق مفاهيمها استنادًا إلى حقائق الجغرافيا وشواهد التاريخ والحضارة لمجموعتين من الدول تشكلان جناحي القارة . إلى جانب الثقل السكاني والاقتصادي ، كونهما يمثلان أكثر من نصف سكان العالم وأكثر من نصف حجم التجارة الدولية ، وحيث تتمتع دولها بمعدلات نمو تعتبر الأعلى على مستوى العالم .

كذلك لم ينس سموه الإشادة بموقف تلك الدول ، وفي مقدمتها سنغافورة التي أبدت تجاوبًا وتفاعلاً مع التوجهات السعودية نحو تعميق علاقات الصداقة والتعاون في اتجاه عمقها الجغرافي القاري. وحيث تمثل هذا التجاوب من خلال عدة مظاهر من أبرزها مبادرة دولة كبير الوزراء السيد قوه شوك تونج العام الماضي لإطلاق الحوار بين دول آسيا ودول الشرق الأوسط بهدف تفعيل الترابط وتعميق التفاهم وتعزيز فرص التعاون المشترك لخدمة المصالح المشتركة والإسهام من خلال المجتمع الدولي في مجال تحقيق التنمية والتطور للحضارة البشرية في مواجهة تحديات العولمة وخدمة السلام والأمن الدوليين . وإشارة سموه إلى الحقيقة التنموية التي استطاعت التجربة السنغافورية إثباتها ، والتي تقوم على أساس أن التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي هما المفتاح الرئيس نحو المستقبل - يجعل من تلك التجربة الفريدة نموذجًا متميزًا يشجع على الاستفادة منها . وهو ما يمكن التوصل إليه من خلال تحقيق المزيد من التعاون والتقارب بين البلدين والشعبين الصديقين .

ولابد وأن تكون فكرة سموه عن أهمية تعزيز التعاون العربي الآسيوي قد لفتت نظر المراقب عندما أكد سموه على أن تعزيز هذا التعاون ليس فقط لأنه مطلب مشترك تقتضيه الحاجة المتبادلة وتفرضه المصالح المشتركة ، وإنما أيضًا لما يشكله من ضرورة قصوى لتخفيف حدة التوتر بين الدول وإبعاد خطر النزاعات لأن أجواء التوتر وعدم الاستقرار في أي منطقة في العالم لابد وأن تترك انعكاساتها السلبية على معدلات النمو وإعاقة جهود التنمية . وقد أظهر سموه في تلك المحاضرة فهمًا واعيًا وتفهمًا متعمقًا لآلية النزاعات الإقليمية عندما تشكل بؤرًا للتوتر لا تلبث أن تخلف انعكاسات لها على مناطق أخرى في العالم ، وهو ما يؤكد على ضرورة تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين الدول العربية والآسيوية لاحتواء تلك النزاعات وعدم توسيع دوائرها والتعاون من أجل وضع حلول مناسبة لها تقوم على أسس الشرعية الدولية .

انجازات وطموحات

وقد جاء حرص سموه في محاضرته تلك الضافية والشاملة على عرض الجوانب الهامة من التجربة السعودية في مجال البناء والنمو والتطوير والتي تمر الآن بمرحلة جديدة من النهوض الشامل ليؤكد على أن المملكة ، بما يتوفر لها من عوامل استقرار سياسي ونمو اقتصادي ، وبما تنهض به من مسؤوليات وأدوار هامة وفاعلة في محيطها الإقليمي والدولي ، وبما حققته من انجازات هامة خلال مسيرتها التنموية - كل ذلك يشكل عامل جذب لدول العالم بعامة والدول الآسيوية بخاصة لكي تسعى نحو تحقيق صداقة متينة وشراكة نموذجية مع المملكة .

وانطلاقًا من إحساس المملكة بتلك المسؤولية وهذا الدور ظلت تضع نصب عينيها الالتزام باستقرار سوق النفط والوفاء باحتياجاته تعزيزًا لنمو الاقتصاد العالمي ، وهو ما ترجمته بكل الصدق مبادرة المملكة بتنفيذ برنامج طموح بتكلفة تربو على خمسين مليار دولار لزيادة طاقتها الإنتاجية تلبية للطلب المتزايد على البترول ، وحيث من المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية للمملكة إلى اثني عشر ونصف مليون برميل يوميًا وهو مؤشر هام على قوة ومتانة الاقتصاد السعودي . وما ترجمته أيضًا مبادرة خادم الحرمين الشريفين بتأسيس منتدى الطاقة الدولي واستضافة أمانته العامة بالرياض ليكون منبرًا لبحث أوجه وفرص التعاون والحوار بين الدول المستهلكة والمنتجة سواء من أعضاء أوبك أو من خارجها . كما أن تركيز سموه على دور المملكة في محاربة الإرهاب الذي يعتبر انتهاكا لقيم الإسلام ومبادئه يعتبر مظهرا آخر من مظاهر إحساسها بهذا الدور وتلك المسؤولية ، وذلك بهدف تحقيق الأمن والاستقرار على أرضها ، وفي المنطقة وفي العالم بأسره ، وهو ما أثبتته في الحرب التي شنتها - ولا تزال - بلا هوادة على قلول الإرهابيين ، ودعوتها لعقد مؤتمر دولي حول الإرهاب في العام الماضي (٢٠٠٥) ،

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-04-2006 العـــدد : 15695
الصفحـات : 19 المسلسل : 122

وما صدر عنه من توصيات مهمة كان من أبرزها مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بإنشاء مركز دولي لمحاربة الإرهاب.

وإشارة سموه لما يجري على أرض المملكة في الوقت الراهن من تنفيذ برامج ضخمة في مجال الخصخصة شاملاً العديد من القطاعات يقدم شهادة واضحة على ما أحرزته المملكة من تطور كبير على الصعيد الاقتصادي.

التحديات

وقد جاء تطرق سموه إلى التحديات المتزايدة التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط ليصب في صلب الأهداف الأساسية في الاستراتيجية السعودية في التوجه شرقًا التي لا تقتصر على مد جسور الصداقة والتعاون بين جناحي القارة شرقًا وغربًا - وإنما أيضًا في تطلع الدول العربية إلى دعم هذه الدول للحقوق والقضايا العربية العادلة ضمن ما تسعى إليه المملكة من تضافر الجهود الدولية لحل تلك القضايا، وعلى الأخص قضية النزاع العربي - الإسرائيلي استنادًا إلى الشرعية والمرجعيات الدولية، والتي تأتي في مقدمتها مبادرة السلام التي أعلن عنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وتبنتها القمة العربية الرابعة عشرة في بيروت ربيع العام ٢٠٠٢، وخارطة الطريق. وأيضًا حل المشكلة العراقية من خلال العمل على استتباب الأمن والاستقرار في ربوعه، والمحافظة على وحدته واستقلاله وسلامة أراضيه، حتى يستطيع النهوض مجددًا ليتبوأ مكانه المناسب ضمن الأسرة العربية والدولية.

رسالة المملكة

ولا شك أن تطرق سموه للرؤية السعودية في تصور عالم تسوده أجواء السلام ومبادىء العدل وأسس الحوار في نهاية تلك المحاضرة القيمة يجسد جزئية أخرى في الاستراتجية السعودية والذي يجيء ضمن حركة الدبلوماسية السعودية الناشطة التي تنشد تعزيز وتفعيل علاقات المملكة بكافة دول العالم وعلى الأخص تلك الدول التي تحتل مكانة متميزة على خريطة التقدم العلمي والتكنولوجي والدول التي لها دور فاعل ومؤثر في مجتمعها الدولي، وأيضًا الدول التي لها تجاربها الناجحة في المجال التنموي والتطوير الإداري والتقدم الحضاري، وهو ما يتوفر في مجموعة دول شرق آسيا التي تستقطب اهتمام المملكة في طفرتها الاقتصادية الجديدة التي تزامنت مع انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، إيمانًا منها بأن تعميق مفاهيم الحوار ورفع مستوى التفاهم والتعارف بين الأمم والحضارات وإشاعة ثقافة السلام ونبذ العنف والظلم والتمييز العنصري بكافة أشكاله يشكل الوسيلة الأنجع والأسلوب الأجدى لتحقيق ما تصبو إليه من تطلعات لتحقيق المستقبل الواعد ليس لها فقط، وليس للدول العربية الشقيقة، وإنما أيضًا للدول الصديقة، وفي مقدمتها الدول الآسيوية التي تقوم المملكة بتمهيد الطريق لبناء علاقات عربية معها على أسس ومفاهيم جديدة.